مجلة أبحاث ودراسات التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية
Journal of Sustainab le Development Research and Studies in the Humanities (JSDRHS),
Vol. 1, No. 2
المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة
Libyan Center for Sustainable Development Research
https://jsdrh.ly/index.php/jsdrh/about/contact

المجلد 1، العدد 2 (2026)،
ص 250– 266
تاريخ المقال:
تاريخ الاستلام: 27 سبتمبر 2026
تاريخ القبول: 10 أكتوبر 2026
تاريخ النشر: 15 نوفمبر 2026

الأحياء العشوائية وتحديات التخطيط العمراني في موريتانيا: مقاربة جغرافية

د. محمد الأمين عابدين

قسم الجغرافيا، جامعة نواكشوط ـ موريتانيا

med.lemine.abidine1989@gmail.com

الملخص:

عالجت هذه الدراسة ظاهرة الأحياء العشوائية في موريتانيا عبر مقاربة جغرافية تشخص أسباب نشأتها وتمددها، مبرزةً دور موجات الجفاف وتراجع الريف في تسريع الهجرة نحو مدينتي نواكشوط ونواذيبو عبر المحاور الطرقية الرئيسية كـ "طريق الأمل"، وتطور أنماط السكن من خيام وأعراش إلى بيوت مسقّفة بالزنك تعكس التحول للاستقرار الدائم. وكشفت الدراسة عن عجز التخطيط العمراني والسياسات السكنية المتعاقبة عن مواكبة هذا النمو المتسارع، مما أفرز تفاوتات مجالية وضغوطاً على الخدمات الأساسية تتفاقم بفعل التحديات البيئية كالكثبان والسباخ؛ مؤكدةً على ضرورة الانتقال نحو تخطيط استباقي مندمج يُفعل نظم المعلومات الجغرافية *(GIS)*، ويحسن حكامة العقار، ويوفر السكن الاجتماعي الميسر لإدماج الأحياء الهشة وتحقيق العدالة المجالية والاستدامة الحضرية.

الكلمات المفتاحية: الأحياء العشوائية؛ التخطيط العمراني؛ المقاربة الجغرافية؛ الهجرة الريفية؛ أنماط السكن.

Abstract:

This study examines the phenomenon of informal settlements in Mauritania through a geographical approach that identifies the causes of their emergence and expansion. It highlights the role of recurrent droughts and rural decline in accelerating migration towards the cities of Nouakchott and Nouadhibou along major road corridors, particularly the Road of Hope (Route de l'Espoir). It also traces the evolution of housing patterns from tents and traditional shelters to zinc-roofed houses, reflecting a transition towards permanent settlement. The study reveals that urban planning and successive housing policies have failed to keep pace with this rapid growth, resulting in spatial inequalities and increasing pressure on basic services, exacerbated by environmental constraints such as sand dunes and salt flats. It emphasizes the need to adopt proactive and integrated planning that makes effective use of Geographic Information Systems (GIS), improves land governance, and provides affordable social housing to integrate vulnerable neighborhoods and promote spatial justice and urban sustainability.

Keywords: Informal settlements; urban planning; geographical approach; rural migration; housing patterns.

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات مجالية سريعة، نتيجة النمو الديمغرافي، وتزايد حدة الهجرة من الأرياف نحو المدن، وتنامي تمركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات والتجهيزات في المجالات الحضرية؛ وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل البنية العمرانية للمدن وتوسيع امتداداتها المجالية، غير أنها أفرزت، في المقابل، جملة من الإشكالات المرتبطة بتوفير السكن اللائق، وتوزيع التجهيزات الأساسية، وتحقيق العدالة المجالية، وضبط استعمالات الأرض. وفي هذا السياق، برزت الأحياء العشوائية باعتبارها أحد المظاهر المكانية للاختلالات التي قد ترافق النمو الحضري غير المتحكم فيه، ولا سيما عندما يتجاوز التوسع العمراني قدرات التخطيط والتدبير، أو لا تواكب سياسات الإسكان والتهيئة الترابية الحاجات المتزايدة للسكان.

وفي هذا السياق، فقد اتخذت التحولات الحضرية في موريتانيا أبعادًا متسارعةً خلال العقود الأربعة المنصرمة، بفعل تضافر عوامل ديمغرافية واقتصادية ومجالية، في مقدمتها موجات الجفاف التي شهدتها البلاد، وما ترتب عليها من تراجع الأنشطة الرعوية والزراعية، وتزايد الهجرة الداخلية نحو المدن، خصوصاً العاصمة نواكشوط ومدينة نواذيبو، وبعض المراكز الحضرية الأخرى. وقد أدى هذا المسار إلى تنامي الطلب على السكن والخدمات الأساسية، واتساع النطاقات العمرانية، وظهور تجمعات سكنية نشأت في كثير من الأحيان خارج الأطر التنظيمية المعتمدة، أو قبل استكمال شروط تهيئتها وتجهيزها. وهكذا، أصبحت الأحياء العشوائية إحدى السمات البارزة للتحولات التي عرفها المجال الحضري الموريتاني، بما تطرحه من إشكالات تتصل بضعف البنية التحتية، وصعوبة الولوج إلى الخدمات، واختلال توزيع التجهيزات، فضلًا عن تعقيدات العقار الحضري وتداخل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية مع مقتضيات التنظيم العمراني.

عموماً، فإن دراسة الأحياء العشوائية وتحديات التخطيط العمراني في موريتانيا تكتسي أهمية كبيرة، نظراً لما ما تتيحه من إمكانات لفهم العلاقة بين دينامية التحضر والتحولات المجالية من جهة، واختلالات التخطيط والتدبير العمراني من جهة أخرى؛ حيث أن المقاربة الجغرافية لا تقتصر على رصد الامتداد المكاني لهذه الأحياء أو وصف خصائصها العمرانية والديمغرافية، بل تسعى إلى تحليل العوامل المفسرة لنشأتها وتوسعها، والكشف عن تفاوتاتها المجالية، وتقييم انعكاساتها على تنظيم المجال الحضري وتوزيع موارده وتجهيزاته. كما تتيح مساءلة مدى قدرة سياسات التخطيط العمراني على مواكبة التحولات الحضرية المتسارعة، واستيعاب الحاجات السكنية المتزايدة، وتحقيق التوازن بين التوسع العمراني ومتطلبات التنمية الحضرية المستدامة.

إشكالية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتحليل ظاهرة الأحياء العشوائية في السياق الموريتاني، وتشخيص أبرز التحديات التي تفرضها على التخطيط العمراني، واستجلاء سبل تطوير تدبير حضري أكثر استجابة للتحولات المجالية، وأكثر إنصافًا في توزيع الخدمات والفرص بين مختلف مكونات المجال الحضري، انطلاقاً من السؤال المحوري التالي: "إلى أي مدى أسهمت التحولات الديمغرافية والمجالية في تنامي الأحياء العشوائية في موريتانيا، وما أبرز التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة أمام التخطيط العمراني، وانعكاساتها على تنظيم المجال الحضري، وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة؟"، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المركزية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أبرز العوامل المتحكمة في نشأة الأحياء العشوائية وتوسعها في المدن الموريتانية؟

2- ما الإشكالات التي ترافق توسع الأحياء العشوائية في موريتانيا؟

3- ما الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز فعالية سياسات التخطيط العمراني في موريتانيا من أجل تحقيق تنظيم حضري متوازن ومستدام؟

فرضيات الدراسة

تمثل الفرضية عنصراً أساسياً من عناصر البحث العلمي، والهدف منها تقديم أجوبة أولية للإشكالية المطروحة، أما الفرضيات التي وجهت هذه الدراسة فتتمثل في:

1- يؤدي تضافر موجات الجفاف وتدهور مقومات الاقتصاد الريفي مع تزايد تدفقات الهجرة الريفية، وسهولة التنقل عبر محاور الطرق الرئيسية (مثل طريق الأمل) إلى زيادة معدلات نشأة الأحياء العشوائية، واتساع نطاقها المجالي في أطراف المدن الموريتانية (نواكشوط ونواذيبو).

2- يتسبب التوسع غير المنظم للأحياء العشوائية وتطور أنماط سكنها (من خيام وأكواخ إلى بيوت مسقفة بالزنك) في رفع مستويات الضغط على شبكات الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق، الصرف الصحي)، وتعميق التفاوتات المجالية، وتعاظم المخاطر البيئية (كالكثبان والسبخات) في المجال الحضري.

3- يسهم الانتقال نحو تخطيط عمراني استباقي، وتفعيل قوانين التعمير وضبط العقار، وتوظيف أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في الحد من انتشار السكن العشوائي، وتأهيل الأحياء الهشة، وتحقيق العدالة المجالية والاستدامة الحضرية.

منهجية وأدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، من خلال وصف ظاهرة الأحياء العشوائية في موريتانيا، والكشف عن العوامل المفسرة لنشأتها وتوسعها، واستجلاء انعكاساتها على تنظيم المجال الحضري وفعالية التخطيط العمراني.

كما استعانت الدراسة أيضاً بالمنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة في سياق التحولات الحضرية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، وبالمنهج الكمي لتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنمو السكاني والتوسع العمراني والسكن والتجهيزات الأساسية.

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدوات والهدف منها الوصول إلى نتائج دقيقة، ومن أهم هذه الأدوات:

1- المعاينة الميدانية: تعتمد على الملاحظة العلمية لمختلف مظاهر تنامي الأحياء العشوائية، ورصد خصائصها العمرانية والمجالية، والوقوف على أنماط انتشارها وأبرز الاختلالات المرتبطة بتوسعها، بما يتيح تكوين تصور واقعي عن طبيعة الظاهرة وانعكاساتها على التنظيم الحضري.

2- الدراسة البيبليوغرافية: الاطلاع على بعض ما كتب حول موضوع الدراسة "الأحياء العشوائية"، وحول المجال المدروس.

3- نظم المعلومات الجغرافية: الاستعانة ببرنامج (Arc Gis) لرسم خرائط الدراسة.

المفاهيم المؤطرة للدراسة

تعتبر مرحلة تحديد المفاهيم مرحلة أساسية من مراحل البحث العلمي، حيث أن الهدف منها تحديد المفاهيم المؤطرة للدراسة تجنباً للالتباس في الفهم، وسنقتصر على دراسة المفاهيم التالية: الأحياء العشوائية، التخطيط العمراني، المقاربة الجغرافية.

1- الأحياء العشوائية: تعرف الأحياء العشوائية بأنها: تجمعات سكنية نمَت وتوسعت بشكل غير قانوني في داخل المدن، وغالباً في أطرافها، وهي تبدو في شكل كتل متراصة من الأكواخ أو المساكن المؤقتة المبنية غالباً من المهملات على أراض خالية من الخدمات العمومية كالماء والكهرباء، كما تفتقر إلى المرافق الاجتماعية والصحية، وتسكنها أفقر طبقات المجتمع المكونة غالبا من الوافدين الريفيين الذين أتوا المدن رغبة في الحصول على العمل وتأمين مستوى حياة أفضل (القادر، 1993، صفحة 9).

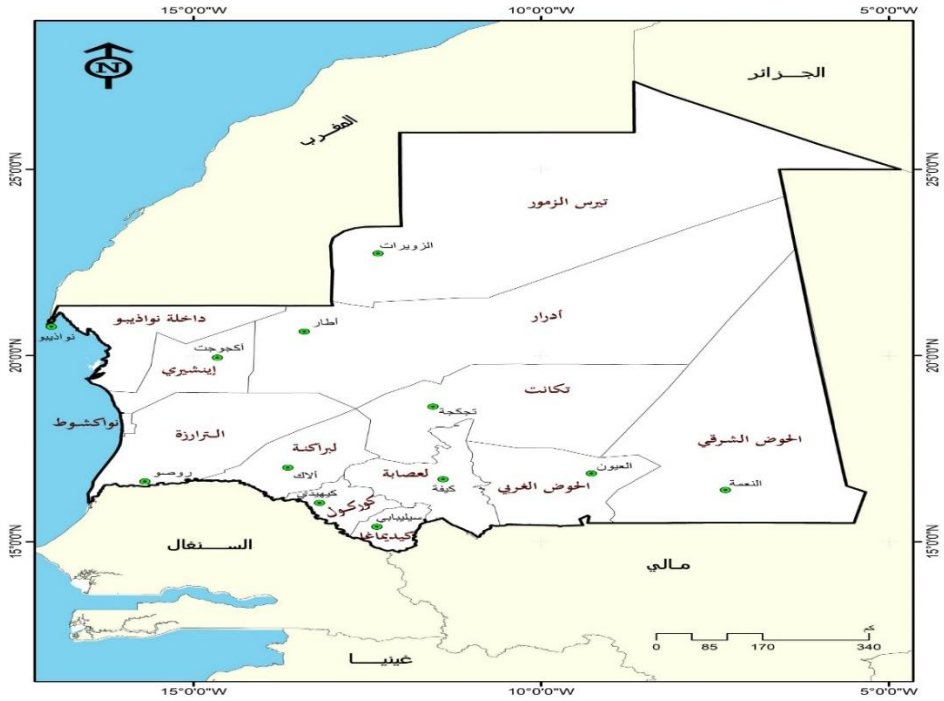
- التخطيط العمراني: يعرف الخطيط العمراني بأنه: عملية جمع للمعلومات والبيانات المتعلقة بمدينة مّا، حيث تحتوي هذه البيانات على جميع جوانب المدينة المادية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتكْمن أهمية التخطيط العمراني في إعادة تصميم المدينة بطريقة تحقق أقصى درجات الجمال والراحة للسكان (العبيدي، 2022، صفحة 22).

2- المقاربة الجغرافية: تعرف المقاربة الجغرافية بأنها: منهجية علمية تُستخدم في دراسة الظواهر الجغرافية من خلال تحليل العلاقات والتفاعلات بين المكونات الطبيعية والبشرية في حيز مكاني معين من أجل اتخاذ قرارات مناسبة (بوزليم، 2019، صفحة 119).

3- الهجرة الريفية: جاء في لسان العرب أن الهجرة هي الخروج من الأرض إلى الأرض، وقال الأزهري: وأصل الهجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن (منظور، 1990، صفحة 150). أما الهجرة اصطلاحا فتعرفها الأمم المتحدة بأنها: انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة (علي، 1997، صفحة 57). وفي هذا السياق ينبغي التنبيه إلى أن الهجرة الريفية تعد نوعاً من أنواع الهجرة الداخلية، وهي الهجرة من الريف إلى المدينة، وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (أشنهو، 1982، صفحة 3) بأنها: انتقال الأشخاص من الأرياف إلى المدن، وذلك بهدف تحسين مستوى الحياة والبحث عن العمل وتحسين الدخل أو الحصول على خدمات أفضل (والزراعة، 2018، صفحة 10).

تقديم مجال الدراسة

تقع موريتانيا من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض °15 و°27 شمالاً، وبين خطي طول °15 و°17 غرباً، تحدها من الشرق والجنوب الشرقي مالي، ومن أقصى الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشمال الغربي المغرب، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب السنغال. وتبلغ مساحتها 1,030,700 كلم^2، (الخريطة: 1).



الخريطة رقم (1): توطين مجال الدراسة

المصدر: إنجاز شخصي 2026 اعتماداً على التقسيم الإداري

المبحث الأول: دينامية الأحياء العشوائية في موريتانيا: العوامل والمظاهر

لقد أدت التحولات الديمغرافية والمجالية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأربعة الأخيرة إلى نشأة تجمعات سكنية خارج الأطر التنظيمية المعتمدة، واتساع نطاقها في عدد من المدن الموريتانية، بما أفرز أنماطًا عمرانية متفاوتة من حيث التنظيم والتجهيز والولوج إلى الخدمات الأساسية.

1- العوامل المتحكمة في دينامية الأحياء العشوائية في موريتانيا

1-1- تنامي ظاهرة الجفاف

عرفت فترة الجفاف الأخير قمتين حادتين (1971-1973) و(1983-1984)، وقد أسهمت هاتان القمتان في دينامية ظاهرة الأحياء العشوائية في البلاد، حيث أنهما قوضتا ركائز الاقتصاد الريفي التي كانت تعتمد عليها الشريحة النشيطة من السكان في موطنها الأصلي بالريف؛ وهو ما أجبرها على النزوح نحو المدن الكبرى مشكلين أحزمة فقر حول هذه المدن. كما أثقلت في الوقت نفسه كاهل هذه المدن التي لم تنل قسطها من البنى الأساسية الضرورية لإيواء أمواج المهاجرين الذي وفدوا عليها من الأرياف (المحبوبي، 1998، صفحة 184).

1-2- الهجرة الريفية

تُسهم الهجرة الريفية في تسارع النمو الديمغرافي للمدن الموريتانية، وتؤثر في حجم سكانها وتركيبهم وتوزيعهم المجالي، بما يترتب عليها من تحولات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية، ومن إعادة تشكيل للخريطة السكانية على

المستوى الإقليمي. وقد أسهم تزايد تدفقات الهجرة من الأرياف نحو المراكز الحضرية، في ظل محدودية العرض السكني المنظم وضعف القدرة الاستيعابية للتجهيزات الحضرية، في تنامي الطلب على السكن، ودفع بعض الفئات الوافدة إلى الاستقرار في تجمعات سكنية غير مخططة، أسهمت في نشأة الأحياء العشوائية واتساع نطاقها. وبذلك، لا تقتصر آثار الهجرة الريفية على إعادة توزيع السكان، وتباين معدلات نموهم بين المجالات الحضرية والريفية، بل تمتد إلى التأثير في أنماط التوسع العمراني، وإعادة تشكيل البنية المجالية للمدن الموريتانية، وما يصاحب ذلك من تحديات متزايدة أمام التخطيط العمراني، وتوفير الخدمات الأساسية (سيداتي، 2000، صفحة 40).

1-3- محاور الاتصال

شكّلت محاور الاتصال، وخصوصاً الطرق الوطنية الكبرى، أحد العوامل المؤثرة في توجيه التوسع العمراني ونشأة الأحياء العشوائية في المدن الموريتانية؛ نظراً لما توفره من سهولة الوصول إلى المراكز الحضرية وتعزيز الاتصال بين مختلف المجالات. وضمن هذا السياق يبرز محور الأمل الرابط بين نواكشوط والنعمة، الممتد على مسافة تقارب 1100 كلم، بوصفه أحد المحاور الطرقية التي أسهمت في تعزيز الربط بين غرب البلاد وشرقها، وتنشيط حركة السكان والأنشطة على امتداده. كما أسهمت سهولة الاتصال التي يوفرها هذا المحور، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بتوافر الأراضي، وانخفاض تكاليف الاستقرار في بعض المواقع، في تعزيز جاذبية المجالات المحاذية للطرق ومداخل المدن. وفي هذا الإطار، يُلاحظ ارتباط بعض مظاهر التوسع العمراني غير المنظم بمحاور الطرق وحواف المدن الكبرى، ومنها نواكشوط، حيث أتاح القرب من شبكات الاتصال فرصًا أفضل للتنقل والوصول إلى مراكز العمل والخدمات، الأمر الذي قد يشجع على الاستقرار في تجمعات سكنية تفتقر إلى التخطيط المسبق والتجهيزات الأساسية.

2- مظاهر الأحياء العشوائية

تختلف أنماط السكن العشوائي من بلد إلى آخر تبعًا لاختلاف الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وهو ما ينعكس على أشكالها وأحجامها وكثافتها السكانية ومعدلات نموها، فضلًا عن طبيعة المواقع التي تشغلها وخصائص المباني المشيدة فيها ومدى توافر التجهيزات الأساسية والخدمات الحضرية. ولا تقتصر هذه التباينات على الجوانب العمرانية والمجالية، بل تمتد إلى الخصائص الاجتماعية للسكان، من حيث درجة التجانس بينهم، ومستويات الحركية الجغرافية والمهنية، وطبيعة تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن مدى اعتمادهم على فرص العمل ومصادر الدخل المتاحة لتحسين أوضاعهم المعيشية. وبذلك، فإن فهم تعدد أنماط السكن العشوائي

يقتضي مراعاة تفاعل المحددات المجالية والعمرانية مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، بما يساعد على تفسير اختلاف مظاهر هذه الظاهرة وخصائصها من مجال حضري إلى آخر (شريف، 2008).

كما تعكس تعددية المسميات والمفاهيم المحلية المستخدمة لوصف السكن غير القانوني في مختلف بلدان العالم جانبًا من التباينات القائمة بين أنماطه وخصائصه المجالية والعمرانية والاجتماعية. وفي مدينة نواكشوط، وعلى الرغم من وجود قدر من التشابه والتجانس بين أنماط السكن العشوائي، فإنها تتباين من حيث شكل المجال الذي تشغله، وطبيعة مواد البناء المستخدمة، وحجم المساكن وكثافتها، فضلًا عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكانها. وتكتسب دراسة هذه الأنماط وتباياناتها أهمية خاصة في فهم المسار التاريخي للظاهرة، وتتبع مراحل نشأتها وتطورها والعوامل المتحكمة في انتشارها. وفي هذا السياق، يُعدّ ضعف الرقابة على التوسع العمراني، ومحدودية قدرة السلطات المحلية على ضبط النمو المجالي للمدينة، من العوامل التي أسهمت في تفاقم الاختلالات السكنية والعمرانية، وانتشار الأحياء العشوائية في الأطراف الحضرية وامتدادها نحو جهات متعددة من العاصمة. ووفقًا لما أورده الباحث الفرنسي O. D'Honte (كاوي، 2008، صفحة 15). وتعود البدايات الأولى لظهور هذه الأحياء إلى السنوات الأولى من تأسيس نواكشوط، ولا سيما مطلع سبعينيات القرن العشرين، حين عجز حي لكصر القديم عن استيعاب الأسر والعمال المرتبطين بالمؤسسات التي تولت تشييد المدينة، وإقامة مرافق العاصمة الجديدة. وقد ساهم هذا العجز في ظهور مساكن عشوائية وانتشارها بوتيرة متسارعة، في سياق اتسم باستمرار بعض الأنماط المعيشية والعادات الاجتماعية ذات الجذور البدوية والريفية لدى فئات من السكان الوافدين، الأمر الذي انعكس، بدرجات متفاوتة، على أساليب التكيف مع البيئة الحضرية وأنماط استعمال المجال السكني.

وسنعمد في هذا السياق إلى تقسيم السكن العشوائي في موريتانيا من الناحية الإجرائية إلى الأنواع التالية اعتماداً على تشابه الخصائص العامة لهذا النمط من السكن:

4- **الكوخ:** (le Baraque) ويعرف محليا ب "براگ"، وهو أهم أنماط السكن العشوائي في البلاد، وله أربعة جدران من الخشب أو الصفيح واللبن (أو لطوب) ويتم تسقيفه بصفائح بطريقة يظهر فيها سطحه محدباً مما يوفر ارتفاعاً يسمح للكوخ بتوفير الهواء المناسب، وفي أغلب 4م×3م، ويرتفع الكوخ عن الأرض 2 إلى 3م، ويوجد به باب واحد ونوافذ للتهوية غالباً ما تكون ملامسة لسطح الأرض، ويحتل الكوخ مكانة هامة في نطاقات السكن العشوائي فهو مكان تواجد العائلة في كل الأوقات، وخاصة في فصل الشتاء البارد، لما يوفره من دفئ وله العديد من الأدوار الأخرى، ويتلاءم مع السكن العشوائي حيث يسهل عملية نقله في حال تم ترحيل أهله إلى منطقة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأكواخ تختلف حسب الوضع المادي للأسرة المستقرة فيها ففيها الجيد والرديء كل على قدر مالكه.



الصورة رقم (1): كوخ في منطقة الدراسة

المصدر: عدسة الباحث، بتاريخ: 2026/09/20

5- **البيت المسقف بالزنگ أو الخشب:** وهو عبارة عن غرفة من الإسمنت المسقف بالزنگ أو الخشب، المبني بطريقة بسيطة دون لمسات فنية واضحة مع غياب تام للمعايير الضرورية في البناء كالأركان الحديدية والأساس، ويقع البيت على مساحة صغيرة جداً (3*4 م) مع اختلاف في الأحجام حسب رغبات الأفراد ويتراوح ارتفاعه ما بين 2 إلى 3.5م (كافي، 2013، صفحة 163)، ويمثل البيت في مناطق السكن العشوائي المسكن الثابت الذي يشير إلى الاستقرار ومكوث السكان لفترة قد تطول أكثر من الكوخ، وهو تعبير عن تحول وديناميكية جديدة على مستوى السكن بالمناطق العشوائية، إذ أن هذا النمط أصبح في الوقت الراهن الخيار المفضل لدى السكان بدلاً من الخيمة والكوخ الأقل ثباتاً.



الصورة رقم (2): بيوت من الزنك تبدو متراصة في مجال الدراسة

المصدر: عدسة الباحث، بتاريخ: 2026/09/25.

6- **الخيمة:** رغم من التحولات الذي عرفها المجتمع الموريتاني ما تزال الخيمة فوق كل اعتبار منتصبة كمسكن أساسي فوق القطعة الأرضية أو المنعزلة في زاويتها كمكان للراحة والهدوء أو فوق أسطح الفيلات والبيوت؛ وهو ما يمكن تفسيره من خلال تمسك السكان الشديد وارتباطهم بهذا النمط السكني الذي ألفوه خلال سنوات الترحال والانتجاع كنوع من التواصل والحنين إلى الماضي البدوي القريب (ناصر، 2007، صفحة 260).

والخيمة عبارة عن سكن بسيط من حيث شكلها وتركيبها، فهي من حيث الصنع كانت تعتمد في الماضي على وبر الإبل كمادة أولية تعالجه النساء، وفق أسلوب تقليدي، بداية من جمع هذه المادة وغزلها وانتهاء بنسجها في جو في التآزر والتضامن المشحون بروح التعاون والعمل الجماعي، لكن مع مرور الوقت أصبحت الخيمة تصنع من القماش والقطن والثياب البالية التي يتم جمعها للغرض نفسه ثم خياطتها على النمط التقليدي نفسه، وبالمقاسات والتقنيات نفسها، ويقوم هيكل الخيمة على أعمدة في الحطب تنصب على أرض لتشد معها الخيمة بحبال قوية تضمن لها البقاء أمام الرياح العاتية، ويفضل تعدد قطعة القماش وتطابقها فوق بعضها، وتوفر الخيمة الدفء وتقي ساكنيها لفحات الحر، كما أن وجودها على ارتفاع كبير من ملامسة الأرض يسمح بمرور تيارات الهواء الباردة من كل الجهات.

وتقوم الخيمة بنفس الأدوار التي يقوم بها البيت والكوخ، فهي قاعة للاستقبال وغرفة النوم وغرفة الأكل في آن معاً، وهي فضاء الراحة والاستجمام بالسكن وخاصة ليالي الصيف الحارة، مع ذلك وفرت الخيمة في نطاقات السكن العشوائي المأوي المناسب السريع البناء الذي آوى الكثير من محتلي الأراضي عند قدومهم، ويرى البعض إن وجود المكثف للخيمة في نطاقات السكن العشوائي بل في المدينة كلها شاهد على أزمة ريفية حادة تعطي للبدوي الفرصة في تغيير نمط سكنه بصورة متأنية، كما أنها تشير من الناحية أخرى إلى دور المهاجرين باعتبارهم فاعلين أساسيين في احتلال هذه المناطق السكنية واغتصابها (سيدي، 2012، صفحة 119).

7- **العريش:** ويعرف محلياً "بلمبار"، وهو مسكن مبني بأربعة أعمدة من الحطب أو الخشب أو الحديد تتلاصق فيما بينها بعارضات خشبية، أو حديدية ومسقف بالقماش والزنك، ويأخذ العريش شكلاً مستطيلاً ذو قمة محدبة. ويلاحظ حضور العريش بقوة في الفترة الأخيرة بالأحياء العشوائية، نظراً لأنه يعد المسكن الملائم في أوقات الحرارة، كما أنه بفضل المصدات التي توضع على جوانبه يحمي ساكنه من الرطوبة والبرد، ونظراً لنمط بنائه البسيط فإنه لا يعود كونه مكاناً للراحة والنوم فقط في حين تخزن الأدوات والتجهيزات المنزلية الأساسية في البيت أو الكوخ.



الصورة رقم (3): عريش

المصدر: عدسة الباحث، بتاريخ: 2026/09/30.

المبحث الثاني: إكراهات التخطيط العمراني وآفاق التدبير المجالي المستدام في موريتانيا

يواجه التخطيط العمراني في موريتانيا جملةً من الإكراهات البنيوية التي تحد من فعاليته، وتتطلب استشراف آفاق تطوير التدبير المجالي من خلال اعتماد مقاربة جغرافية تسهم في الحد من الاختلالات المجالية وتحقيق تنمية حضرية أكثر توازنًا واستدامةً.

1- إكراهات التخطيط العمراني وحدود التحكم وفي التوسع الحضري

يعتبر التخطيط العمراني في موريتانيا إحدى الأدوات الأساسية لتنظيم المجال الحضري وتوجيه نمو المدن، غير أن فعاليته تصطدم بجملة من الإكراهات الديمغرافية والاقتصادية والمؤسسية والمجالية التي تحد من قدرته على مواكبة التحولات المتسارعة التي تشهدها المراكز الحضرية؛ حيث أدى تزايد السكان، بفعل النمو الطبيعي والهجرة الداخلية من الأرياف والمناطق الأقل استقطابًا، إلى ارتفاع الطلب على السكن والأراضي الحضرية والتجهيزات الأساسية، ولا سيما في مدينة نواكشوط، التي تستأثر بحصة مهمة من السكان والأنشطة الاقتصادية والإدارية. كما أسهم التفاوت بين سرعة التوسع الحضري والقدرات المتاحة لتوفير السكن المنظم والتجهيزات الضرورية في اتساع المجال العمراني نحو الأطراف، وظهور تجمعات سكنية لا تستوفي دائمًا متطلبات التخطيط والتنظيم. وتزداد هذه الإكراهات تعقيدًا بفعل محدودية الموارد المالية والتقنية، وصعوبة توفير البنيات التحتية بالتوازي مع الامتداد العمراني، فضلًا عن التحديات المرتبطة بضبط العقار وتوجيه استعمالات الأرض، وما تطرحه بعض المواقع من عوائق طبيعية، مثل الكثبان الرملية والأراضي المنخفضة والسبخات، التي قد تزيد من كلفة التهيئة وتفاقم مخاطر الفيضانات في بعض المناطق.

وفي هذا السياق، تبرز حدود التحكم في التوسع الحضري بوصفها نتيجة لتفاعل عوامل متعددة، لا يمكن اختزالها في ضعف التخطيط وحده، بل تشمل أيضًا الفجوة بين التصورات التخطيطية ومتطلبات الواقع، ومحدودية التنسيق بين الجهات المتدخلة في تدبير المجال، وصعوبة مواكبة التحولات المتلاحقة في أنماط السكن واستعمالات الأراضي. ويترتب على ذلك استمرار بعض مظاهر النمو العمراني غير المنظم، وتفاوت مستويات التجهيز والخدمات بين الأحياء، وارتفاع الضغط على شبكات الماء والكهرباء والطرق والصرف الصحي، إلى جانب تنامي التحديات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالهشاشة السكنية، وعدم تكافؤ فرص الاستفادة من المرافق الحضرية. ولا يقتصر هذا الوضع على نواكشوط، وإن كانت تمثل أبرز تجلياته، بل يمكن أن يظهر بدرجات متفاوتة في مدن موريتانية أخرى بحسب حجمها ووظائفها الاقتصادية والإدارية وسرعة نموها. ومن ثم، فإن تجاوز هذه الإكراهات يقتضي الانتقال من التدخلات الظرفية إلى تخطيط استباقي ومتكامل، يقوم على تحديث أدوات التهيئة، وتحسين تدبير العقار، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية في رصد التوسع العمراني وتوجيهه، مع إيلاء أهمية خاصة لتوفير السكن الملائم والتجهيزات الأساسية، بما يضمن نموًا حضريًا أكثر توازنًا وقدرةً على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

2- سياسات تعامل الحكومات الموريتانية مع الأحياء العشوائية وتقييم فعاليتها

اختلفت سياسات الحكومات الموريتانية في التعامل مع الأحياء العشوائية تبعًا لتحولات النمو الحضري، وتزايد الطلب على السكن، وتنامي الضغوط على المجال العقاري، ولا سيما في مدينة نواكشوط. وقد تراوحت هذه السياسات بين التدخلات الرامية إلى تنظيم المجال السكني وإعادة هيكلته، وتسوية بعض الوضعيات العقارية، وتوفير القطع الأرضية، ومحاولات نقل السكان أو إعادة توطينهم في مناطق مهيأة، فضلًا عن الجهود المبذولة لتحسين التجهيزات والخدمات الأساسية. غير أن هذه التدخلات ظلت تواجه تحديات مرتبطة بسرعة انتشار السكن العشوائي، ومحدودية الموارد المالية والتقنية، وصعوبة مواكبة حاجات الفئات محدودة الدخل، إلى جانب إشكالات حيازة الأراضي وضعف التنسيق بين التخطيط العمراني والسياسات السكنية. وقد أسهمت هذه العوامل في استمرار الظاهرة وتفاوت أشكالها بين المدن والأحياء، رغم ما شهدته بعض المناطق من تدخلات تنظيمية وتحسينية.

وفي هذا الصدد، فإن تقييم هذه السياسات يتطلب التمييز بين النتائج الآنية للتدخلات وآثارها المجالية والاجتماعية على المدى الطويل. فنجاح عمليات إعادة الهيكلة أو إعادة التوطين لا يُقاس بمجرد نقل السكان أو تسوية وضعياتهم العقارية، بل بمدى توفير السكن الملائم، وربط الأحياء بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق، وضمان قربها من المرافق التعليمية والصحية وفرص العمل. كما أن استمرار ظهور تجمعات غير منظمة

يشير إلى أن معالجة الأحياء القائمة، على أهميتها، لا تكفي ما لم تقترن بسياسات استباقية لتوفير السكن الميسر، وضبط السوق العقارية، وتوجيه التوسع الحضري وفق مخططات قابلة للتنفيذ. ومن ثم، فإن تعزيز فعالية التدخل الحكومي يقتضي اعتماد مقاربة متكاملة تشرك السكان والسلطات المحلية والجهات الفنية، وتستند إلى بيانات مجالية دقيقة ومؤشرات واضحة لقياس النتائج، بما يحقق إدماج الأحياء الهشة في النسيج الحضري ويحد من إعادة إنتاج التفاوتات المجالية.

3- آفاق تطوير التخطيط العمراني وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة

إن تطوير التخطيط العمراني في موريتانيا يتطلب الانتقال من التدخلات الظرفية إلى مقاربة استباقية ومتكاملة تستوعب التحولات الديمغرافية والمجالية المتسارعة، وتربط التوسع الحضري بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويقتضي ذلك تحديث مخططات التهيئة العمرانية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بتدبير المجال، وتحسين حكامة العقار، وتوفير عروض سكنية ميسرة تستجيب لاحتياجات الفئات محدودة الدخل، بما يحد من نشأة الأحياء العشوائية واتساعها. كما تبرز أهمية توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد في رصد الامتداد العمراني، وتحليل اتجاهاته، وتحديد المناطق المعرضة للمخاطر، وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات ذات الأولوية. ويظل نجاح هذه التوجهات رهينًا بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، وتعزيز قدرات الجماعات المحلية، وضمان مشاركة السكان في إعداد المشاريع العمرانية وتنفيذها ومتابعتها.

كما أن التخطيط من منظور التنمية الحضرية المستدامة، لا ينبغي أن ينحصر في ضبط استعمالات الأرض وتنظيم المباني، بل يتعين أن يستهدف تحقيق العدالة المجالية، وتحسين جودة الحياة، والحد من التفاوت في الاستفادة من السكن والتجهيزات والخدمات الأساسية. ويستدعي ذلك إدماج الأحياء العشوائية في النسيج الحضري عبر برامج إعادة الهيكلة والتأهيل، مع مراعاة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتجنب التدخلات التي قد تؤدي إلى إقصائهم، أو نقل أعبائهم المعيشية إلى مناطق بعيدة عن فرص العمل والخدمات. كذلك تكتسب الاعتبارات البيئية أهمية خاصة في المدن الموريتانية، ولا سيما في ظل هشاشة بعض المواقع الحضرية أمام زحف الرمال والفيضانات والضغوط على الموارد المائية. وبناءً على ذلك، فإن بناء نموذج حضري أكثر استدامة يقتضي الجمع بين التخطيط الاستباقي، والحكامة الترابية الفعالة، والإنصاف في توزيع التجهيزات، وحماية البيئة، مع اعتماد مؤشرات دورية لتقييم السياسات وقياس مدى تحقيقها لأهداف التنمية الحضرية المتوازنة.



الخريطة رقم (2): انتشار بؤر السكن العشوائي والتحديات العمرانية في موريتانيا

المصدر: إنجاز شخصي، 2026

خاتمة

يمثل تنامي السكن العشوائي المظهر المجالي الأبرز للاختلالات العمرانية الناتجة عن تسارع التحضر غير المتحكم فيه؛ حيث تجاوزت وتيرة الامتداد السكاني قدرات التخطيط والتدبير الترابي ومؤسسات الإسكان والتهيئة.

وهكذا، لم تكن نشأة الأحياء العشوائية وتوسعها في المدن الموريتانية (ولا سيما العاصمة نواكشوط ومدينة نواذيبو) وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة لتضافر عوامل بيئية واقتصادية وديمغرافية حادة؛ في مقدمتها موجات الجفاف المتعاقبة التي تقوضت معها ركز الاقتصاد الريفي، وما ترتب عليها من تدفقات متسارعة للهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية. كما لعبت المحور الطرقية الوطنية الكبرى–وعلى رأسها طريق الأمل– دور بارزا في توجيه مسارات التمدد العمراني ونشأة البؤر العشوائية على حواف ومداخل المدن لتسهيل الوصول إلى فرص العمل والخدمات.

وتتسم أنماط السكن العشوائي بتعدد أشكالها وتطورها الإجرائي والمادي؛ حيث صُنفت إلى أربعة أنواع رئيسية هي :الكوخ (البراك)، البيت المسقف بالزنك أو الخشب، الخيمة، والعريش (المبار). توجد ديناميكية تحول تدريجي لدى السكان الوافدين من الخيمة والكوخ الأقل ثباتاً نحو البناء بالزنك واللبن كمرتكز للاستقرار الدائم بالمدينة.

كما توجد فجوة عميقة بين التصورات النظرية لمخططات التهيئة العمرانية ومتطلبات الواقع الميداني؛ حيث عجزت السياسات السكنية والبرامج الحكومية المتعاقبة (مثل إعادة الهيكلة والتوطين) عن كبح جماح الظاهرة بسبب محدودية الموارد المالية والتقنية، وضعف الرقابة العقارية، وتأخر التدخل الاستباقي لصالح الفئات محدودة الدخل.

وقد أفرز التوسع العشوائي تفاوتات مجالية صارخة وضغوطاً حادة على البنيات التحتية (كالماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق). كما تفاقمت هذه الإكراهات بفعل الموانع الطبيعية في بعض المواقع المشغولة عشوائياً، مثل الكثبان الرملية المتحركة والأراضي المنخفضة والسبخات التي ترفع تكلفة التهيئة وتزيد من مخاطر الفيضانات.

وانطلاقاً من التشخيص الميداني والتحليلي الذي قدمته الدراسة، نقدم التوصيات التالية الكفيلة بتجاوز إكراهات التوسع العشوائي، وتحقيق حكامة حضرية مستدامة في موريتانيا:

1- الانتقال الفوري من التدخلات الظرفية والاستجابات الاستعجالية اللاحقة لظهور العشوائيات إلى تخطيط عمراني استباقي يرتكز على إعداد مخططات تهيئة مرنة وقابلة للتنفيذ، وتوفير احتياطيات عقارية ومساكن ميسرة لفائدة الفئات محدودة الدخل قبل تشكل التجمعات غير المنظمة.

2- تفعيل أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنيات الاستشعار عن بعد في رصد حركة التوسع العمراني وتتبع اتجاهاته بدقة، وبناء قواعد بيانات مجالية مقتضية لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات الأولوية، وتفادي البناء في المناطق المعرضة للمخاطر البيئية والفيضانات.

3- إصلاح المنظومة العقارية وتحديث مساطر الحيازة والرقابة العمرانية للحد من المضاربات واحتلال الأراضي الفضاء، مع تبسيط الإجراءات الإدارية لتسوية الوضعيات العقارية للأسر الهشة في أطراف المدن.

4- ضمان شمولية برامج إعادة الهيكلة والتأهيل بحيث لا تقتصر على النقل أو التمليك العقاري، بل ترتبط بتوفير التجهيزات الأساسية (شبكات المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، المدارس، والمستوصفات) وتسهيل الربط بمراكز النشاط الاقتصادي وفرص العمل.

5- تعزيز قدرات الجماعات المحلية والسلطات الإقليمية، وإشراك السكان والجمعيات المحلية في إعداد ومتابعة المشاريع العمرانية، بالتوازي مع تنمية المجالات الريفية والمراكز الحضرية الوسيطة للحد من الجذب الأحادي ونزيف الهجرة نحو العاصمة والمدن الكبرى.

قائمة المراجع:

ابن أشنهو، عبد اللطيف. (1982). التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية (1962–1980). ديوان المطبوعات الجامعية.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1990). لسان العرب (المجلد 13). دار صادر.

البيضاوي، محمد ناصر محمد بباه. (2007). من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا: نواكشوط نموذجاً [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب.

المحبوبي، سيدي عبد الله. (1998). الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا: الثنائي الحرج [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة تونس الأولى، تونس.

كافي ولد سيداتي. (2013). التمدد الحضري والسكن العشوائي في مدينة نواكشوط [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، موريتانيا.

الحاج، محمدو. (2011). الأحياء العشوائية في مقاطعة عرفات (نواكشوط): خصائصها وآفاقها المستقبلية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، المغرب.

العبيدي، جميلة. (2022). التخطيط العمراني من منظور جغرافي. المجلة العربية للنشر العلمي، (50)، 1–15.

القصير، عبد القادر. (1993). أحياء الصفيح: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، مثال المجتمع المغربي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

لاله، سيد الأمين. (2000). الهجرات الداخلية لمدينة نواكشوط: دراسة حالة حي عرفات [بحث لنيل شهادة الدراسات العليا]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب.

سيدي، ميمونة. (2012). نواكشوط بين دور العاصمة وتجاذبات الترييف الآليات والمظاهر [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب.

كاوي، الدح. (2008). تحليل ظاهرة السكن الفوضوي وأثرها على النسيج العمراني لمدينة نواكشوط [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر.

بوزليم، امبارك، وآخرون. (2019). تموضع العلوم الجغرافية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية: أيّ منهاج لأيّ موضوع؟ مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 8(29).

حمود، أحمد. (1988). الهجرة من الريف إلى المدن الأردنية وأثرها على التنمية. منشورات ندوة الداخلية والتنمية الريفية، تونس.

ستهم، حافظ. (1987). الريف والتنمية: دراسة في تهيئة المجال الريفي. المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس.

سيداتي، زين العابدين. (2000). الأنشطة التجارية والتوسع الحضري والنظم المجالي لمدينة نواكشوط [رسالة ماجستير غير منشورة]. معهد علوم الأرض، جامعة هواري بومدين، الجزائر.

لبيب، علي. (2004). قاموس الجغرافيا (ط. 1). الدار العربية للعلوم.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). (2018). تقرير حول الأغذية الزراعية والهجرة والتنمية الريفية لعام 2018. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

مولاي الشريف، السالك. (2008). التحضر غير القانوني ودوره في ديناميكية مدينة نواكشوط [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.